المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/QVQV7666
Volume 2 Issue 7
N :9 July 2026
ISSN : 3119-6411

قراءة في توصية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رقم 1/2026: نحو إطار وطني لتوجيه الذكاء الاصطناعي في المنظومة التعليمية

Artificial Intelligence in Education and Scientific Research: An Analysis of the Recommendation of the Higher Council for Education, Training and Scientific Research

الباحثة : إحسان غازي
باحثة في القانون الخاص

ملخص

تتناول هذه الدراسة بالقراءة والتحليل توصية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رقم 1/2026، الصادرة في أبريل 2026، والمتعلقة باعتماد إطار وطني لتوجيه استعمال الذكاء الاصطناعي في التربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب. تسعى الدراسة إلى تقييم الرؤية التشخيصية والمعيارية التي تحملها هذه الوثيقة السياساتية، من خلال مقاربة تحليلية تستند إلى قراءة نقدية لمضامينها في ضوء المرجعيات الدولية ذات الصلة. وتبيّن الدراسة أن التوصية تنطلق من تشخيص دقيق لاختلال بنيوي قائم بين تصاعد انتشار الذكاء الاصطناعي في الفضاء التربوي وغياب التأطير المؤسساتي الكفيل بتوجيه هذه الاستعمالات وضبط آثارها، وترسي في مقابل ذلك منظومة من المبادئ الناظمة والمرتكزات التوجيهية التي تستحضر أبعادا تربوية وحقوقية واستراتيجية متشعبة. وتخلص الدراسة إلى أن التوصية تمثّل نضجا استراتيجيا لافتا في التعامل مع إشكالية الذكاء الاصطناعي والتعليم، غير أن انتقالها من الإطار التوجيهي إلى الأثر الفعلي يظل رهينا بإرادة سياسية راسخة وآليات حكامة صريحة وممولة بما يكفي.

الكلمات المفتاحية :الذكاء الاصطناعي، المنظومة التربوية، السياسات التعليمية، التأطير المؤسساتي، السيادة الرقمية، المغرب.

Abstract

This study offers a critical reading and analysis of Recommendation No. 2026/1 issued by the Higher Council for Education, Training and Scientific Research of Morocco in April 2026, concerning the adoption of a national framework for guiding the use of artificial intelligence in education, training and scientific research. The study aims to assess the diagnostic and normative vision embedded in this Policy document, through an analytical approach grounded in a critical reading of its contents in light of relevant international references. The study demonstrates that the recommendation proceeds from a precise diagnosis of a structural imbalance between the accelerating spread of artificial intelligence in educational spaces and the absence of institutional frameworks capable of guiding these uses and regulating their effects. Against this backdrop, the document establishes a set of governing principles and orientational pillars that encompass multifaceted pedagogical, human rights-based and strategic dimensions. The study concludes that the recommendation represents a remarkable degree of policy maturity in addressing the challenges of artificial intelligence in education, yet its transition from an orientational framework to tangible impact remains contingent upon firm political will and explicit governance mechanisms adequately resourced to ensure effective implementation.

Keywords : Artificial Intelligence, Educational System, Education Policy, Institutional Framework, Digital Sovereignty, Morocco.

المقدمة

صادقت الجمعية العامة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في دورتها الثانية عشرة المنعقدة في الرابع عشر من أبريل 2026، على توصية من إحالة ذاتية تعد الأولى من نوعها في موضوع الذكاء الاصطناعي والتعليم بالمغرب[666]. جاءت هذه التوصية في سياق يتعاظم بوتيرة لافتة في انتشار أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي داخل الفضاء التربوي، في مقابل تأخر واضح في التأطير المؤسسي القادر على توجيه هذه الاستعمالات وضبط آثارها. وتكتسي هذه الوثيقة أهمية استثنائية، لا فقط لكونها أول موقف رسمي مؤسساتي مغربي يتناول إشكالية الذكاء الاصطناعي في التربية بهذا العمق والشمولية، بل لأنها تقر صراحة بأن التقاعس العمومي في مواجهة هذا الملف يشكل في حد ذاته مجازفة بالغة الخطورة[667]. والسؤال المحوري الذي تستدعيه هذه التوصية للدراسة والتمحيص هو: ما الرؤية التشخيصية والمعيارية التي تحملها هذه الوثيقة، وإلى أي حد تستوعب التعقيدات البنيوية للمنظومة التربوية المغربية في مواجهة تحولات الذكاء الاصطناعي؟

أولا: الإطار التشخيصي للتوصية وأسسه المرجعية

لا يمكن قراءة هذه التوصية بمعزل عن سياقها المرجعي، الذي يشكل الإطار القيمي والتحليلي الذي ترتكز عليه. فالمجلس لم يصدر هذه التوصية انطلاقا من فراغ، بل استند إلى منظومة متشعبة من المرجعيات الوطنية والدولية يتصدرها الدستور المغربي، ثم الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 والقانون-الإطار 51.17[668]، فضلا عن التزامات المملكة في قمة تحول التربية بنيويورك عام 2022[669]، وملاحظات لجنة حقوق الطفل الأممية لا سيما الملاحظة العامة رقم 25 الصادرة سنة 2021[670]، وتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التربية لسنة 2024[671]، وأخيرا وثيقة اليونسكو التوجيهية بشأن الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم الصادرة سنة 2023[672]. وهذا التوسع المرجعي ذاته يعبّر عن رغبة المجلس في تأسيس توصيته على مشروعية متعددة الأبعاد: دستورية وحقوقية وتربوية وتقنية في آن واحد.

أما على صعيد التشخيص الميداني، فيقرّ المجلس بأن الذكاء الاصطناعي بات حاضرا فعليا في الفضاء التربوي المغربي، يستعمله المتعلمون والمدرسون في البحث عن المعلومات وإعداد الموارد وصياغة النصوص[673]، مستندا في ذلك إلى شهادات أعضاء المجلس من ممثلي المتعلمين وهيئات التدريس، إلى جانب تقرير الدراسة الدولية TALIS 2024[674] وتقرير اليونسكو حول جاهزية المنظومة التربوية المغربية للذكاء الاصطناعي[675]. بيد أن هذا الحضور، في تقدير المجلس، يجري في غياب أي تأطير مؤسساتي منسجم، مما يفضي إلى اختلال مركزي يكشف عنه المجلس بوضوح: فمن جهة، تطور لافت في الاستعمالات ووتيرتها، ومن جهة أخرى، تراجع حاد في قدرة المؤسسات التعليمية والأسر والفاعلين التربويين على المواكبة والتوجيه. والأخطر في نظر المجلس أن هذا

666 صادقت الجمعية العامة للمجلس في دورتها الثانية عشرة المنعقدة يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026. انظر: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، توصية رقم 1/2026، ص. 3.

668 يصرّح المجلس بأن "عدم التدخل أو التريث المفرط قد يشكل في حد ذاته مخاطرة". انظر: المرجع نفسه، ص. 12.

669 المملكة المغربية، القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، 2019.

670 Nations Unies, Sommet sur la transformation de l'éducation, Déclarations et engagements nationaux, New York, septembre 2022.

671 Comité des droits de l'enfant, Observation générale n°25 (2021) sur les droits de l'enfant dans l'environnement numérique.

672 Conseil des droits de l'homme, Rapporteure spéciale sur le droit à l'éducation, L'intelligence artificielle et le droit à l'éducation, Rapport A/HRC/56/2024/30.

673 UNESCO, Orientations sur l'intelligence artificielle générative et l'éducation et la recherche, Paris, 2023.

674 توصية رقم 1/2026، ص. 10.

675 CSEFRS - INE, TALIS 2024, Rapport thématique.

الاختلال لا يتجمد في مستوى معين بل يتفاقم مع الزمن[676]، لأن الاستعمالات غير المؤطرة تتحول بسرعة إلى ممارسات راسخة يصعب تقويمها لاحقا.

ثانيا: الرهانات التربوية وعمق الإشكاليات المطروحة

تتميز هذه التوصية بكونها لا تكتفي بالإشارة إلى مخاطر الذكاء الاصطناعي بصورة إجمالية، بل تفصّل مستويات الرهانات بدقة تربوية لافتة. ففي قلب هذه الرهانات يقع ما يسميه المجلس بالرهان المعرفي والنمائي[677]، الذي ينطوي على قلق حقيقي من أن الاستعمال غير المؤطر للذكاء الاصطناعي التوليدي قد يضعف العمليات الذهنية الأساسية لدى المتعلمين، من قبيل التحليل والتركيب والتجريب وتحمّل الخطأ، باعتبارها ركائز بناء المعرفة العميقة. هذه الإشكالية ليست تقنية بالدرجة الأولى، بل هي في جوهرها فلسفية تربوية: ماذا يعني التعلم الحقيقي في زمن تتاح فيه الأجوبة الجاهزة فوريا؟ وهل يستقيم القول بأن الجهد المعرفي عنصر بنائي لا عنصر عقابي، في سياق تكنولوجي ييسّر الالتفاف عليه؟

والمجلس لا يتوقف عند هذه الإشكالية المجردة، بل يجريها على مستويات التعليم المختلفة وفق منطق تدرّج ذكي[678]. ففي التعليم الابتدائي تكون الأولوية للحماية وعدم إضعاف التعلمات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، مع إمكانية التوظيف المؤطر لأدوات تفاعلية داعمة. وفي التعليم الثانوي ينتقل الهم من الحماية إلى بناء الحس النقدي والاستقلالية الفكرية وفهم كيفية اشتغال هذه الأدوات وتحيزاتها. أما في التعليم العالي فتبرز رهانات النزاهة الأكاديمية ومصداقية الشهادات وأخلاقيات إنتاج المعرفة[679]، حيث يفتح باب الاستعمال الموسّع مشفوعا بأطر أخلاقية صريحة. وفي التكوين المهني تصبح المسألة متعلقة بالتكيف مع سوق الشغل المتحول. هذا التدرج المتلائم مع خصائص كل مرحلة نمائية يشكّل أبرز نقاط القوة المنهجية في التوصية.

غير أن الرهانات لا تقف عند البعد البيداغوجي، بل تمتد لتشمل أبعادا استراتيجية بالغة الحساسية. فمن أبرزها رهان السيادة الرقمية والتربوية[680]، الذي يطرحه المجلس بجرأة غير مألوفة في الخطاب السياساتي المغربي، إذ ينبّه إلى مخاطر الهيمنة الدولية على البنى التحتية الرقمية التي تغذي المنظومة التعليمية، وما ينتج عنها من تبعية تكنولوجية قد تقيّد استقلالية القرار التربوي. ويتقاطع هذا مع رهان آخر لا يقل أهمية، وهو رهان الإنصاف اللغوي والثقافي: فأغلب أنظمة الذكاء الاصطناعي مدربة أساسا على بيانات اللغة الإنجليزية[681]، وهو ما يهدد بتهميش اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، ليس فقط على مستوى تقنية المعالجة، بل على مستوى التمثلات الثقافية الضمنية التي تحملها هذه الأنظمة. وهنا يفتح سؤال أعمق يتعلق بمن ينتج المعرفة عبر الذكاء الاصطناعي، ووفق أية مرجعيات ثقافية وقيمية.

ثالثا: المرتكزات التوجيهية وسؤال القابلية للتطبيق

إذا كان الجانب التشخيصي من التوصية يبدو قويا ومتسقا، فإن السؤال الحقيقي يطرح فيما تقترحه من مرتكزات توجيهية.

ينادي المجلس على المستوى المؤسساتي بثلاثة أشياء متكاملة: ترسيخ المسؤولية العمومية للدولة في مواجهة هذا الملف وعدم تركه لمنطق السوق، واعتماد مقاربة بين-قطاعية تتخطى حدود وزارة بعينها، وإعداد إطار وطني مرجعي مؤطر لاستعمالات الذكاء الاصطناعي في التربية[682]. هذه المطالب في حد ذاتها وجيهة تماما، بل أن غيابها هو ما يفسر جزءا كبيرا من الاختلال الراهن. بيد أن

676. Rapport UNESCO Maroc – État de préparation à l'IA (2024).

677 تشير التوصية إلى أن الاختلال "لا يظل ثابتا بل يتفاقم مع مرور الوقت". انظر: توصية رقم 1/2026، ص. 11.

678 توصية رقم 1/2026، ص. 15.

679 المرجع نفسه، ص. 16-17.

680 المرجع نفسه، ص. 16.

681 المرجع نفسه، ص. 20.

682 المرجع نفسه، ص. 19.

التوصية لا تتجاوز حدود التحديد الإجرائي، إذ تشير إلى ضرورة إرساء هيئة وطنية تتولى إعمال هذا الإطار ومتابعة تطبيقه[683] دون أن تحدد طبيعتها المؤسساتية ودرجة استقلاليتها وطريقة تمويلها، وهو ما يظل ثغرة معرفية في وثيقة تروم التأطير الشامل.

على مستوى المبادئ الناظمة، يقدّم المجلس منظومة قيمية لافتة تجمع بين مبدأ أولوية الإنسان في مواجهة التكنولوجيا، ومبدأ المصلحة الفضلى للطفل بما تستوجبه من مقاربة وقائية خاصة في المراحل الأولى[684]، ومبدأ التمايز والتدرج حسب الأعمار والمراحل التعليمية، ومبادئ الشفافية والمساءلة وحماية البيانات الشخصية، ومنع التحيز الخوارزمي، والإشراف البشري على القرار التربوي[685]. هذه المبادئ متسقة في مجملها مع ما تقرّه المرجعيات الدولية الكبرى، غير أنها تحتاج بطبيعتها إلى آليات تشغيلية دقيقة كي تتحول من تأطير خطابي إلى ممارسة فعلية.

ومن نقاط القوة أن التوصية تدرك هذه الحاجة حين توصي بإعداد مواثيق مرجعية موجهة للمدرسين والمكونين[686]، وتشدد على ضرورة التكوين الأساسي والمستمر في هذا المجال، وتدعو إلى إشراك المتعلمين بوصفهم فاعلين حقيقيين لا مجرد موضوع للحماية.

ويظل من أبرز ما يستحق الإشادة في هذه التوصية ذلك التوازن الدقيق الذي تسعى إلى إرسائه بين التدبير الآني والأفق الاستراتيجي. فهي لا تدعو إلى تجميد الاستعمالات الراهنة انتظارا لاكتمال الإصلاح المنهاجي، بل تقرّ بضرورة اعتماد مرحلة انتقالية مؤطرة تسمح بالتجريب واستخلاص الدروس، مع الإبقاء على الأفق الاستراتيجي المتعلق بإعادة بناء المنهاج بما يتفاعل مع متطلبات عصر الذكاء الاصطناعي.

وهذا النفس الانتقالي يكتس

ي قيمة بالغة في سياق منظومة إصلاحية تعاني تاريخيا من الهوة بين التخطيط والتنفيذ.

الخاتمة

تمثّل توصية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رقم 1/2026 وثيقة توجيهية ناضجة تتجاوز الخطاب الإنشائي المتعلق بتكنولوجيا التعليم، لتقارب بعمق الأبعاد الفلسفية والحقوقية والاستراتيجية لإشكالية الذكاء الاصطناعي في التربية. قوتها تكمن في وضوح تشخيصها للاختلال البنيوي القائم، وفي الترابط المنطقي بين مستويات رهاناتها، وفي استحضارها لخصوصية السياق المغربي لغة وثقافة وإصلاحا. غير أن الانتقال من الإطار التوجيهي إلى الأثر الفعلي يظل الامتحان الحقيقي. ذلك أن تاريخ الإصلاح التربوي المغربي يعلمنا أن جودة التشخيص لا تكفي ما لم تصاحبها إرادة سياسية راسخة في التنفيذ، وآليات حكامة صريحة وممولة بما يكفي.

إن المجلس نفسه يدرك هذا حين يقرّر أن الصمت العمومي قد يحول إلى اختيار ضمني[687]. والسؤال الآن ليس ما إذا كانت هذه التوصية جيدة، فهي كذلك بامتياز، بل ما إذا كان الفاعلون المعنيون سيسارعون إلى تحويلها من وثيقة في أرشيف المؤسسات إلى حجر أساس لمدرسة مغربية قادرة على إعداد أجيال مؤهلة للتعامل مع الذكاء الاصطناعي بوعي ومسؤولية.

المراجع

أولا: الوثائق الرسمية والتقارير المؤسساتية

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي .(2026) *توصية رقم 1/2026: من أجل اعتماد إطار وطني لتوجيه استعمال الذكاء الاصطناعي في التربية والتكوين والبحث العلمي* .الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

683 المرجع نفسه، ص. 24.

684 المرجع نفسه، ص. 24.

685 المرجع نفسه، ص. 26. يعرف المجلس الطفل وفق اتفاقية حقوق الطفل بأنه كل إنسان دون الثامنة عشرة من عمره.

686 المرجع نفسه، ص. 29-30.

687 المرجع نفسه، ص. 26.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية للتقييم .(2025) .*الدراسة الدولية للتعليم والتعلم TALIS المغرب 2024: تقرير موضوعاتي* .الرباط.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية للتقييم .(2022) .*البحث العلمي والتكنولوجي بالمغرب: تقرير قطاعي* .الرباط.

القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي .الجريدة الرسمية. 2019

الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 .الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. 2015

ثانيا: الوثائق الدولية

UNESCO. (2023). *Orientations sur l'intelligence artificielle générative et l'éducation et la recherche*. Paris : UNESCO.

UNESCO. (2024). *Évaluation de l'état de préparation à l'intelligence artificielle : Maroc*. Paris : UNESCO.

UNESCO. (2021). *Repenser nos futurs ensembles : un nouveau contrat social pour l'éducation*. Paris : UNESCO.

Comité des droits de l'enfant, Nations Unies. (2021). *Observation générale n°25 sur les droits de l'enfant dans l'environnement numérique*. Genève : Nations Unies.

Conseil des droits de l'homme, Nations Unies. (2024). *L'intelligence artificielle et le droit à l'éducation, Rapport A/HRC/56/2024/30*. Genève : Nations Unies.

Nations Unies. (2022). *Sommet sur la transformation de l'éducation : Déclarations et engagements nationaux*. New York : Nations Unies.

OECD. (2021). *AI and the Future of Skills, Volume 1 : Capabilities and Assessments*. Paris : OECD Publishing.